

## دولة إسرائيل

### سلطة الشركات الحكومية

#### وحدة الأجور والاقتصاد والقوى البشرية

## مناقصة علنية رقم 3/2016 تقديم خدمات استشارة اقتصادية في مجال الأجر والقوى البشرية, لسلطة الشركات الحكومية في وزارة المالية

سلطة الشركات الحكومية في وزارة المالية تخرج بمناقصة علنية, 3/2016 للحصول على عروض لتقديم خدمات استشارة اقتصادية في مجال الأجور والقوى البشرية.

1. تنوي السلطة بلورة قواعد لسياسة في موضوع الأجور والقوى البشرية, لفحص. ضمن ما تفحص, شروط الأجور وتشغيل موظفي الشركات الحكومية وضمن ذلك المكافآت, نماذج لتطور الأجر, درجات الأجر, حقوق العاملين في إطار تغييرات بنوية ومواضيع إضافية تتطلب من السلطة لغرض تنفيذ وظيفتها بالتناسب مع الوارد في البند 54 من قانون الشركات الحكومية وغير ذلك.
2. الخدمات المطلوبة حسب هذا التوجه, تشمل استشارة ومساعدة اقتصادية للسلطة فيما يتعلق بالأجر والقوى البشرية بما في ذلك المهام التالية (فيما يلي: "الخدمات"):
  - 2.1 تقديم خدمات استشارة في بلورة اتفاقيات عمل: بلورة اتفاقيات عمل جماعية وملاءمتها للتوجهات في السوق الاقتصادية وللإصلاحات التي تقودها السلطة, مساعدة في إدارة مفاوضات مع منظمات عمالية, بلورة برنامج الخروج المبكر للتقاعد.
  - 2.2 تقديم استشارة في المسائل التي تتعلق بشروط عمل موظفي الشركات الحكومية, وضمن ذلك في موضوع المكافآت, نماذج تطور الأجر, درجات الأجر, ميزات مالية للموظفين في إطار التغييرات البنوية.
  - 2.3 فحص تطبيق الاتفاقيات الجماعية في الشركات الحكومية.
  - 2.4 مساعدة في بلورة أهداف لبرامج المكافآت والتحفيز للكبار الموظفين في الشركات الحكومية وفحص استيفائها.
  - 2.5 مساعدة واستشارة في إنتاج تقرير سلطة الشكايات في موضع الأجر والقوى البشرية والذي يشمل, فيما يشمل, تركيز وتحليل معطيات الشركات, التحليل والمقارنة بين أوساط في السوق الاقتصادية وفي العالم.
  - 2.6 استشارة بمنظور اقتصادي, اقتراحات قوانين, أنظمة ومناشير موجهة للشركات الحكومية في مجال الأجر, علاقات العمل والقوى البشرية.
  - 2.7 مواضيع أخرى وفيها مرافقة إجراءات بشأن الأجر والقوى البشرية التي تدخل فيها السلطة.
  - 2.8 أي موضوع آخر في مجال الأجر والقوى البشرية في الشركات الحكومية وفي الشركات الفرعية الحكومية كما تحدد السلطة.
3. فترة التعاقد مع الفائزين تكون من يوم توقيع مفوضي التوقيع من قبل الدولة على اتفاقية التعاقد حتى يوم 31.12.17 تعطى للحكومة إمكانية من جانب واحد وحسب اعتباراتها وحدها, ببلاغ أو برسالة خطية مسبقة, لتمديد فترة التعاقد مع الفائزين بأربع فترات إضافية ذوات سنة كل واحدة منها, بكلفة إضافية كما سيفصل في المناقصة.
4. لغرض تقديم عرض في المناقصة, على المتقدم استيفاء الشروط الأولية التالية كما هو مفصل في وثائق المناقصة:
  - 4.1 في حال كون المتقدم تشكيلا, التصديقات المناسبة حول كونه مسجلا في سجل يدار بموجب القوانين بخصوص تشكيلات من نوعه وتصديق محام أو مراقب حسابات حول كون التشكيل قائما وحول كون الموقعين باسمه على وثائق التوجه مفوضين لإلزام التشكيل بتوقيعهم.
  - 4.2 التصديقات المطلوبة حسب قانون صفقات الهيئات العامة – 1976:
    - 4.2.1 تصديق موظف مرخص, مراقب حسابات أو مستشار ضرائب يشهد على أن المقاول يدير دفاتر حسابات قانونية أو أنه معفى من إدارتها وأنه معتمد على تقديم تقارير حول دخله وأنه يقدم تقارير حول الصفقات الملزمة بالضريبة حسب قانون ضريبة القيمة المضافة – 1975.
    - 4.2.2 مصادقة بخصوص غياب الإدانة في مخالفات حسب قانون العاملين الأجانب (حظر التشغيل غير القانوني وضمان شروط عادلة) – 1991 وقانون أجر الحد الأدنى – 1987.
    - 4.2.3 في حال كون المتقدم عملا تتحكم فيه امرأة – تصديق وتصريح لغرض عمل تتحكم فيه امرأة كتعريفه في تعليمات التخطيط الأموال والسوق الاقتصادية - 7.4.9 "تعريف وثائق مناقصة".

4.2.4 صك شركة محدث من سلطة التشكيلات يشهد على غياب المديونية لمسجل الشركات بالتناسب مع التعليمات المحددة في تعليمات التخطيط الأموال والسوق الاقتصادية 7.4.6.1 "غياب المديونية لمسجل الشركات كشرط للمشاركة في المناقصة".

4.3 شروط أولية مهنية كما هو مفصل في وثائق المناقصة.

4.4 إبراز تصريح حول غياب تضارب المصالح وتعهد بالحفاظ على السرية, كما هو مفصل في وثائق المناقصة.

4.5 كفالة اشتراك في المناقصة بمبلغ 12,000 ش.ج. يشمل ض.ق.م. وكفالة تنفيذ بمبلغ 30,000 ش.ج. خلال 7 أيام من الموعد الذي تلقى فيه الفائز بلاغ اختياره. منعا للالتباس, يوضح بهذا أن الشروط الأولية التي تظهر في وثائق المناقصة, تم توصيفها أعلاه بشكل عام فقط وأنها خاضعة للتعليمات المفصلة في وثائق المناقصة. يحفظ للجنة المناقصات الحق في تغيير الشروط الأولية الموصفة أعلاه وصلاحيات إضافية كما هو مفصل في وثائق المناقصة.

5. يجب تقديم العروض في كل واحد من المغلفات بثلاث نسخ (بالإضافة إلى نسخة واحدة رقمية), في مغلف مقفل ومغلق, دون أي علامة معرفة بالمتقدم, فقط لصندوق المناقصات الذي عنوانه "مناقصة للحصول على خدمات استشارة في مجال الأجر والقوى البشرية لسلطة الشركات الحكومية" والذي ينصب في مكاتب سلطة الشركات الحكومية, مبنى برج الحديقة التكنولوجية, المالحة, القدس, الطابق 8 ابتداء من يوم 28.08.16 حتى يوم 29.08.16 بين الساعات 9:00 حتى 14:00 في خلال أي يوم عمل من الأيام الواردة أعلاه (لا تقبل العروض التي يتم تقديمها في موعد آخر). يوضح أن يوم الجمعة لا يعتبر "يوم عمل" لهذا الغرض.
6. الأسئلة والاستفسارات يجب تحويلها بالبريد الإلكتروني بملف word إلى مندوب اللجنة لهذه المناقصة, السيد نوعم كوهن في العنوان [noamcoh@gca.gov.il](mailto:noamcoh@gca.gov.il) حتى تاريخ 18.8.16 في الساعة 12:00. السلطة غير ملزمة بالرد على الأسئلة التي يتم تلقيها بعد هذا الموعد. التوجهات الهاتفية لا يرد عليها.
7. يمكن تحميل كافة وثائق المناقصة, دون دفع مقابل, ابتداء من تاريخ نشرها, من موقع دائرة الممتلكات الحكومية والذي عنوانه [www.mr.gov.il](http://www.mr.gov.il) تحت عنوان مناقصات وزارية.
8. يوضح أن هذا البلاغ يشمل, معلومات عامة وأولية فقط. الشروط وبقية التفاصيل الملزمة بالنسبة للمناقصة لاختيار المستشارين المناسبين هي كما هو مفصل في وثائق المناقصة, تحتفظ لجنة المناقصات لنفسها بالحق في إلغاء وتغيير شروط المناقصة ومواعيدها, وكل ذلك كما هو مفصل في وثائق المناقصة. في حال عدم التناسب بين الوارد في وثائق هذا البلاغ والوارد في وثائق المناقصة, فإن الأفضلية لتعليمات المناقصة.